

## طليعة الشعب

المتابع لاحترافات المؤسسة العسكرية والأمنية بمختلف وحداتها وتشكيلاتها في العام التدريبي الجديد 2008م سيجد أن المؤسسة العسكرية هي طليعة الشعب اليمني وسياحه الوطني الذي تحطم على صخرته كل المؤامرات، والذائفة عن سيادة الوطن وكل مكاسبه المتحققة. بل إنها تجسد الوحدة الوطنية بكل معانيها السامية وهو ما يشكل مصدر فخر واعتزاز لكل اليمنيين الذين يقدرون لكل منتسبيها ما يقومون به من أعمال بطولية وشجاعة ونجاحات عظيمة حققوها في ميادين القتال والتدريب وصفوف التأهيل، برهنوا من خلالها أنهم قادرون على حماية الوطن والوقوف بإباء وشموخ ضد الأعمال التخريبية والتخريصات التي يلجأ إليها من لا يزال في قلوبهم مرض بهدف النيل من استقرار وأمن الشعب اليمني.. وهي تصرفات حقيرة لا يقرأها



أحمد ناصر الشريف

عرف ولا شرع ولا دين.. لأن أولئك المدسووسين المحتفظين بولائهم لأسياهم في الخارج قد ساءهم جداً أن يشهد الشعب اليمني تحولات كبيرة في مختلف الميادين استطاع من خلالها أن يحقق نقلة نوعية على مسار بناء الدولة اليمنية الحديثة والموحدة.. وهو ما يتطلب من كل أبناء الشعب اليمني بمختلف فئاتهم واتجاهاتهم السياسية والفكرية استنهاض المسؤولية الوطنية، ويأتي في المقدمة أبناء القوات المسلحة والأمن كونهم يمثلون طليعة الشعب اليمني ويركزون بوعي كبير استيعابهم للراهن واستشرافهم للمستقبل بروح متسامية تترفع عن صفات الأمور خاصة أن العام التدريبي الجديد 2008م اطل علينا قبل أيام قليلة وهو يحمل معه مساحة أكبر من الأمل والتفاؤل لتحقيق كل ما يصبو إليه شعبنا من الطموحات والتطلعات على طريق بناء مستقبل أفضل. ولن يستطيع أولئك الذين تعسبوا دائماً أن يصطنعوا في الماء العكر واستغلال الفرص من سوءهم وحقدهم الذين المتاصل في نفوسهم أن يبقوا حجر عثرة في طريق مسيرة الشعب المباركة.. لأنهم يعلمون جيداً أن شعبنا اليمني العظيم وفي طليعته أبناء المؤسسة العسكرية والأمنية سيقفون لهم بالمرصاد ويفضحون كل أعمالهم الشريرة، كما حدث لهم في الماضي حينما حاول البعض منهم الارتداد إلى الوراء والعمل ضد الوحدة والشرعية الدستورية.

إن القوات المسلحة والأمن هي الأمل المنشود الذي يعلق عليه كل أبناء الشعب أمثالهم العريضة في إحداهم التطور في كل المجالات في إطار منظومة انسيابية متكاملة تعمل على تلبية الحاجة للتغيير نحو الأفضل وذلك باعتبار أن المؤسسة العسكرية هي الخلية التي يمكن أن تتحقق تحت حمايتها كل الطموحات بعيداً عن المكاسب الشخصية أو المكابيات السياسية الباطلة.. وتحمد الله أننا اليوم نشهد ما يتمتع به أبناء القوات المسلحة الشجاعة من روح انضباطية بزعامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بجوانب البناء النوعي الحديث في إعداد المقاتلين والمدافعين عن الوطن وبما يكفل تعاملهم الكفء مع مختلف الظروف والأحوال وكذا مع التجهيزات الفنية والقتالية الحديثة والمتطورة التي تمتلكها مؤسسة الوطن العسكرية والدفاعية. وإذا كانت المؤسسة العسكرية قد أعطت للوطن الشيء الكثير من خلال ما قدمه منتسبوه من تضحيات دفاعاً عن الثورة والجمهورية والوحدة وتصديهم ببسالة لكل المتآمرين والخارجين على النظام والقانون، فإنها ستظل كذلك مدافعة عن كل ما حققه اليمن من منجزات.. ومحافظه على القيم السامية الرفيعة والقضاء على تخريصات كل المرتزقة والعملاء سواء أكانوا في الداخل أو في الخارج.

## لحظة تاريخية



د. صادق المهدي

من يصير على أن نظام مجلس الوزراء الحالي هو الأجدى والأفجع للواقع اليمني العقلية اليمنية فيناه وأهم خاصة بعد تجارب عدة ومدمديه.. يزداد فيها الناس توجهاً للرئيس وسعيه وراء الرئيس وتقديمه شكوى للرئيس واستصدار توجيهات من الرئيس الذي يبدوره لا يستطيع لا عرفاً ولا قانوناً أن يمنع الناس عنه أو يعلق بابه دونهم.. من يتجاهل كل ذلك ويجمل بعضاً مسخرية أو أفلاطونية تنقل المواطن والواقع والقبيلة والأحزاب اليمنية إلى عالم الديمقراطية الناضج دون المرور بالتحديات كحكمة أولية ومدرسة نموذجية وعملية للتدريب على الديمقراطية والمسؤولية الذاتية في

الحكم والتنموية والديمقراطية المحلية فإنه مقدر ومشتبه النية والغرض من عمله السياسي كله. بل إنه لا يجب للنظام السياسي والديمقراطي أن يتطور ويحقق قفزات نوعية ليس فقط على المستوى الوطني وإنما على المستوى العربي والإقليمي ككل حيث ستصبح اليمن من أولى الدول في المنطقة التي تعتمد حكم محلي يوازيه نظام رئاسي يتناسب مع واقعه ويستوعب كل أطرافه وتطلعاته وماناوجه الاجتماعية والإدارية.. التي ستشري تجربة الحلويات لا محالة. وجود نظام رئاسي كامل على مستوى المركز يقابله نظام حكم محلي

## الفقر اوساط النساء



د. البسام راشد الهادي

إن النساء اليوم من أكثر شرائح المجتمع فقراً في الدول النامية حسب التقارير الدولية، ونقص بالفقر هنا فقر الدخل الذي ينشأ من حرمان النساء من اكتساب القدرات والمهارات وتوظيفها بفعالية.. إن التنمية البشرية تقاس من خلال ثلاثة مقاييس «الصحة، التعليم، الدخل» فإين تقف المرأة من هذه المقاييس؟ إن المرأة وخاصة في العالين العربي والإسلامي تعاني من حرمان الحصول على التعليم المناسب وعلى العناية الصحية الأولية.. ما أدى إلى وقوع المرأة في دائرة الفقر.

إن فقر الدخل الذي تعانيه المرأة ينعكس مشاركتها في الحياة العامة كالسيطرة على الموارد الاقتصادية وشغل الأعمال الفنية والمهنية.. الخ.. كما أن الفقر الذي تعانيه المرأة يحررها من شغل الوظائف العليا الإدارية والتنظيمية والتشريعية.. إن النهوض بالمرأة وتحسين وضعها يتطلب إصلاحاً مجتمعياً من خلال سن القوانين واللوائح الرامية إلى التخلص من مظاهر التمييز، وكذا تنقية النصوص التمييزية، وفي نفس الوقت تعميق الوعي بين أفراد المجتمع بقضايا المرأة وحقوقها.. كما يجب على القوى المثقفة ومؤسسات المجتمع المدني وبالتعاون مع الدولة تصحيح الموروث الثقافي المحف بحق المرأة والذي صبح وسوق دينياً داخل المجتمع اليمني ما أدى إلى مزيد من التردى في أوضاع المرأة، إننا اليوم نحتاج إلى تحديث التفسير الديني وتبني الاتجاهات البنوية المستنيرة والاجتهادات الفقهية الحديثة وذلك انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية، إننا اليوم نقف في مفترق الطرق إما إحداث تغيير مجتمعي قادر على دفع نصف طاقة المجتمع إلى المشاركة الفعالة في عملية التنمية والنهوض بواقع المجتمع، أو الإبقاء على هذا الوضع المتدني لمشاركة المرأة،

والنتيجة الحتمية مزيد من الفقر واليؤس لهذه الشريحة وبالتالي حرمان المجتمع من نصف موارده مما يؤدي إلى إخفاق المجتمع في تحقيق التنمية المنشودة.. أمانا اليوم كدولة ومؤسسة مجتمع مدني وقوى متفحة وقادة الرأي مهمة صعبة تتطلب تضامناً الجهود من أجل إقرار حقوق نصف طاقة المجتمع وجعلها فعالة في تقدم ونهوض المجتمع.. قد يقول البعض إن المرأة اليوم قد أخذت حقوقها وأصبح هناك نساء في مواقع قيادية، كما أن المرأة التحقت بمدارس والجامعات، وأيضاً أصبحت تشغل العديد من الأعمال الفنية والمهنية، ولكن هذه المقولة مردود عليها حيث أن النهوض بالمرأة يتطلب أكثر من مجرد صعود عدد من النساء إلى مواقع قيادية، بل إن الأمر يستدعي تقييم وضع المرأة على مستوى الوطن ككل، أي تقييم وضع القاعدة العريضة من النساء وخاصة في الريف حيث أن المرأة هناك محرومة من التعليم والصحة بالإضافة إلى الفقر والعوز الذي تعانيه رغم أنها تقوم بأعمال شاقة سواء داخل المنزل أو في الحقل.

اليوم أمام الدولة مهمة ملحة تتطلب تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين من خلال وضع مناهج واستحداث أساليب للتربية الاجتماعية والقيام بعمليات إعلامية منظمة ومستمرة لتعزيز هذه الثقافة، كما أن على الدولة اليوم وفي نطاق إصلاح المجتمع والنهوض بالمرأة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر وخاصة فقر المرأة بدعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.. وتحقيق العدالة الاجتماعية تقتضي مكافحة الفقر بين النساء وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي.

## بائع متجول



أحمد غيلان

الدعوة الكريمة التي ألبها بهذه المادة التدشينية لزاوية ثابتة قررت أنا المدون إسمي أعلاه أو أدناه أن أوثق صفتي التي أعتز بها كثيراً، وأطلقها ترويسة ثابتة لهذه الزاوية. وليس لدي شروط أو تحفظات حول مواصفات الصحفي الذي سافترضه لعرض بضاعتي على الأعراف قراء العزيزة «الميثاق» التي أتق أن صفحاتها تحوي ما يستحق القراءة ولفت انتباه المتصفحين وهواة القراءة الذكية.. وفضلاً عن ذلك فقد علمتني مهنة «البيع الجائل، أن البضاعة الجيدة تباع نفسها.. مادامت تلبى

احتياجات السوق وتحمل مكاناً في قائمة متطلبات المتسوقين.. وبناءً على ما سبق وما سيلحق فقد طلبت من الزملاء في القسم الفني أن يصمموا لي البورت المناسب «اللوحة الاعلانية» لهذه «البضعة» التي أسميتها «بائع متجول».. ولدي ثقة بأن الزملاء في «الميثاق» سيتفهمون أسباب هذه التسمية ولن يتعاملوا معي ذات

## التعديلات الدستورية مسؤولية وطنية

لقد سبق وأن اشرت في الندوة التي احتضنتها، جامعة إب، الشهر الماضي وبعد دراسة قانونية ومثالية، ومقارنة للنظام الرئاسي والبرلماني، وتطبيقاً لها المعاصرة - إلى حقيقة مفادها أن أصل الخلاف الذي يجري اليوم بين السلطة والمعارضة في مجتمعنا اليمني، وبين أنصار ومؤيدي الجانبين، ومهما حاول البعض صبغة وتلوينه بتأويلين حزبية والفضائية ومطولية، يفترض أن يدور حول قضية تطبيق أي «من النظامين السياسيين، النظام الرئاسي أو النظام البرلماني، تنفيذاً للوعود الانتخابية لمرشح المؤتمر ومرشح اللقاء المشترك، وحول الوسائل الكيفية بتأمين تنفيذ، الثوابت، أو المبادئ الديمقراطية في الحكم بشكل عام، وأنه ليس هناك - بحسب تصريحات البعض - خلافاً أو اختلاف حول المبادئ نفسها أو لاعتقاد عليه مسمى، الثوابت، وهذه الإشارة مهمة لتجميع، في بيان أن نقاط الاختلاف بين السلطة والمعارضة بالإمكان أن تنقل عن هذه الحدود الدنيا، وكان يفترض أن يفتح ذلك الفهم للمبادرة الهاب وإسعاداً أمام حوار بناء ومسئول بين السلطة والمعارضة، على الرغم من الرفض المستمر لأطراف اللقاء المشترك الجولس إلى طاولة الحوار البناء والسؤل..



د. طارق النصاب

ومن الإن - أنها من الأمور التي لم تعد محلاً للنقاش، وأنها محصنة بزيادة شعبية تأتي كل مظاهر الانفصال والتجزؤ.. ومع هذه القاعدة الراسخة لا يكفي - برأيي المستند إلى خبرة تدريسية متواضعة للقانون الدستوري اليمني - صدور قانون أياً كانت درجته لمنع المساس بها، ومعاقبة كل من تسول له نفسه الإساءة إلى النضال التاريخي لشعبنا اليمني في سبيل تحقيق الثورة ونيل الاستقلال، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن، وصولاً إلى الاعتراف بحق الشعب اليمني في ممارسة العمل السياسي في ظل التعددية الحزبية والديمقراطية، بل يجب النص عليها دستورياً، وهذا مقترح أضعه بين

والمناطقية، وغيرها من المصالح الضيقة الأفق، ولم أكن يوماً أعتقد بوجود أية مشكلة في اعتراف الأحزاب السياسية اليمنية المتناحرة بمبدأ الاختلاف أو تعدد الآراء المضم والإيجابي، بل إن التعددية السياسية - التي يقوم عليها نظامنا السياسي، والمقررة بنص دستوري واضح في إطار المادة (5) تقوم على أساس الاعتراف بحق الاختلاف في الرأي حول القضايا والموضوعات السياسية، شريطة أن لا يمس كل ذلك بشواطينا الوطنية والمنتملة في: (1) الشريعة الإسلامية بوصفها أساس النظام السياسي اليمني، ومصدراً رئيسياً لجميع التشريعات في المجتمع اليمني، (2) النظام الجمهوري، (3) الوحدة الوطنية، (4) نظم الانتخابات الحرة التي تكفل المواطنة المتساوية، على أساس التعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان، (5) السيادة أو التمثيل الشعبي، بوصفه الأساس لشرعية انتخاب جميع الهيئات التمثيلية في المستويين المحلي والمركزي، (6) التداول السلمي للسلطة.

وعلى قاعدة الأصل لمجتمعنا اليمني، بعيداً عن حساسيات الربح والخسارة، واجترار الماضي ونكا الجراح، وكنت - وعلى الرغم من رفض العديد من المنتهين والمتخصصين حضور الندوات العلمية أو النقاش العلمي حول بنود المبادرة، بذريعة أن النقاشات حولها لن يغير من واقع أنها أصبحت نصوصاً دستورية جاهزة لعرضها على مجلسي النواب والشورى -، ومازت أتوسم الخير في وجود قوى وطنية عاقلة داخل أحزاب اللقاء المشترك عندما اشرت إلى تلك الأمور، وأؤمن بضرورة أن يكون النقاش حولها قانونياً وعلمياً وفكرياً، وأن لا يتحول إلى جدال وسجال ينتمي إلى مجال السجال السياسي بنية تعظيم المكاسب وتحقيق الفوز وتجنب الخسارة، ووجوب حث جميع ممثلي القوى السياسية اليمنية ومفكريها على الجلوس إلى طاولة الحوار والتفاوض السياسي، وفتح الباب أمام مشاركتها في الحوار السياسي لأجل ضمان جدية التعديلات الدستورية، لدراسة مختلف النقاط التي تضمنتها مبادرة التعديلات، والتعامل معها بروح إيجابية، وتغليب المصلحة الوطنية على ما عداها من المصالح الفئوية والحزبية والشخصية

## لأهوية طارة



فيسل الصوفي

لقد «تمشخت» ولكن!!

التعازي التي نُشرت في الصحف باسم الأسيفين على وفاة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر أظهرت أن المشائخ أكثر من «الرعية» وأن مراتب وتراتبية «المشيخة» تتوسع.. فمن قبل كنا نعرف أو نسمع ونقرأ ألقاباً مثل شيخ عزلة كذا وشيخ قبيلة كذا وألقاب كبيرة مثل شيخ مشائخ حاشد وشيخ مشائخ بكيل، لكن التوقيعات أسفل تلك التعازي أظهرت ألقاباً جديدة.. مثل شيخ مشائخ الجزيرة.. شيخ مشائخ اليمن.. شيخ مشائخ مديرية كذا ومنطقة كذا.. بل تصوروا أن هناك «شيخ مشائخ قرية ..» حتى القرية صار لها عدد شيخ للعائلة ثم لاحقاً شيخ مشائخ العائلة.

بعد تحقيق الوحدة تعبر المشائخ مثل الدود.. وهناك لطيفة تنسب إلى مواطن، قال: إن الشيخ أيام زمان كان عندما يكذب على الحكومة ويومها بقله الزائف أو عندما كان يفاخر على أقرانه المشائخ يقول: أنا عندي مائة روعي أو ألف روعي.. أما اليوم فقد صار ذلك المواطن يتباهى ويقول: عندي عشرة مشائخ أو عندي مائة شيخ.. وقد سرت هذه العذوة إلى بيتنا لا عهد لها بالشيوخ والمشائخ، حتى أن عدن صار لها شيخ مشائخ.. تصورا.. وصار للحلاقين شيخ والمشائخ وباعة الذهب.. بل أخيراً سمعنا عن شيخ مشائخ التجار.

■ لا بأس أن تمشيخت هذه البلاد في كل تفاصيلها.. فليس ما يستفز المرء هو لقب «شيخ».. بل الأذى من الشيخ أداة أو وسيلة للمدنية والتحديث.. الأمر المثير للاستفزاز هنا أن يكون لقب «شيخ» مقروناً بالعصبية والحروب الأهلية الصغيرة ومعاداة القانون.. وما يثير الاستفزاز أن تكثر الحكومة من المشائخ لدرجة أنها تجد أن تكاليف ألف منهم تفوق تكاليف مليون مواطن.. ولاحظوا أن المواطنين عندما يريدون التمسر من الحكومة يقولون إنها مقصرة في ضبط الأسعار وفي مجال الصحة والكهرباء والتعليم، بينما المشائخ يلومون الحكومة على تدني «الاعتماد» و«المخصص» و«قلة المراقبين»!!

## بوضوح



ابن أنبل

ما وراء زيارة بوش

■ ما توقعناه تماماً.. هو ما أسفرت عنه الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي «جورج بوش» إلى منطقتنا العربية، بحيث لم يعد بقدر أحد أن يتهمنا بالتشاؤم، لكون هذا الذي توقعناه لم يكن يفعل تشاؤماً مسبق، كما قد يتصور البعض من قصار النظر، بقدر ما كانت له حيثياته ودواعيه بالضرورة.

ولم يكن مفاجئاً لنا على وجه الاطلاق أن يكون لزيارة سيد البيت الأبيض هذه.. عنوان رئيسي يعكس رؤية ادارته لحل قضية الصراع العربي الصهيوني، وهو ما لم يتردد الرجل في اعلانه صراحة ودون مواربة، فور هبوط طائرته الرئاسية في مطار بن جوريون، مستملاً في تعهده الرسمي لدى كبار مستقبليه من أصدقائه الصهاينة.. يتحمل كامل المسؤولية في حماية أمن كياناتهم العنصري المصطنع كدولة يهودية خالصة، قاطعاً الطريق بالمقابل أمام أية محاولة فلسطينية لمناقشة حق عودة اللاجئين إلى أراضيهم.

بل.. ولقد ذهب الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى حد تجاوزه قوانين الشرعية الدولية في هذا الشأن، مستحدثاً من جانبه فكرة إعادة النظر في تحديد الخط الفاصل بين الدولة اليهودية التي يتحدث عنها والدولة الفلسطينية المزمع اقامتها، في حالة ما اذا تسنى لهم إنباء صراعنا التاريخي مع مغتصبي حقوق أهلنا في الوطن المحتل.. وفقاً لحل الدولتين، وعلى نحو يستوعب واقع الحال في راهن الوقت.

ولا نعرف على وجه التحديد.. كيف ارتضى أنصار ميда التفاوض مع العدو، برعاية أمريكا حصرياً لوقائع ما اعتبره خيراً استراتيجياً لجمعهم، بينما انحياز إدارتها المبكر لأعدائنا وأعداء أممتنا.. ليس بحاجة إلى كثير عناء للاسته، وفي ذلك ما يعارض مع الحد الأدنى لما ينبغي أن يمتنع به الراعي في حالة كهذه، من حيادية لا تدع مجالاً للشك أو التشكيك في صحتها، مهما كان حجم النزاع المراد إنهاؤه وطبيعته.

لا أقل إذا.. من أن يستقبل المتغصبة حقوقهم من عرب فلسطين زيارة الرئيس الأمريكي هذه، بتلك الافتتاح المبهورة بشعراهم القائل: «لا أهلاً ولا سهلاً بل يا بوش».. وإلى حديث آخر.

\* أستاذ العلوم السياسية المساعد - جامعة إب